



واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار
الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011 – 2020)

**the reality of the environment and attractiveness of
investment in Arab countries to attract FDI during the
period (2011-2020)**

بوزانة أيمن¹، حمدوش وفاء²

¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض
الاقتصادي، aimen.bouzana@univ-annaba.org

² جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض
الاقتصادي، wafa.hamdouche@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 2022/10/07 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ومناقشة واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية من خلال الوقوف على الإمكانيات المتوفرة حسب مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2022). وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية يبقى محتشما في ظل محدودية مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال التي من شأنها أن تعزز من جاذبية الاستثمار وتزيد من فعاليته، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود من طرف الحكومات العربية لرفع مستويات المحددات الأساسية والحوافز المالية والتقنية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، بيئة الأعمال، دول عربية، استقطاب، مؤشرات.

تصنيفات JEL : G11 ، C22 ، P26.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the environment and the attractiveness of investment in the Arab countries to address the possibilities available according to the infrastructure and business environment index to attract FDI during the period (2011-2020). The study concluded that the reality of attracting foreign investment in the Arab States remains humble given the limited indicators of infrastructure and business environment that would enhance the attractiveness and effectiveness of investment. This requires intensified efforts by Arab governments to raise the levels of basic determinants and financial and technical incentives to attract foreign direct investment.

Keywords: Foreign Direct Investment; business environment; Arab countries; polarization; Indications.

JEL Classification Codes: G11, C22, P26.

المؤلف المرسل: بوزانة أمين، الإيميل: aimen.bouzana@univ-annaba.org

1. مقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً كبيراً في تطور الاقتصاد العالمي عبر التاريخ، ويحظى بالاهتمام الواسع من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية التي ساعدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعملت على تسهيل التجارة الدولية ودعم آليات السوق، خاصة مع انتشار مفاهيم العولمة الاقتصادية والمالية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والبضائع والعمالة بين الدول.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة العربية منها، في ظل قلة مصادر التمويل الأخرى، ومن هذا المنطلق فتحت الدول العربية أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى، نظراً للدور الذي يحظى به هذا التوجه من إقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين

المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، ومع تزايد فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر توجهت الدول العربية نحو تقديم الحوافز المالية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن تبقى هذه العملية في البيئة الاقتصادية العربية ليست بالأمر السهل خاصة في ظل المنافسة الدولية الكبيرة. ومن هنا تتلخص الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة فيما يلي:

في ظل محدودية مصادر التمويل؛ ما هو واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2020)؟

- فرضية الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضية أن واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، يبقى محتشماً في ظل ضعف مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال التي من شأنها أن تسبب في محدودية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع حيوي شمل مجالاً اقتصادياً مهماً ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالتطرق إلى معرفة مدى إمكانية الاعتماد على هذا التوجه في ظل محدودية مصادر التمويل لدى العديد من الدول العربية، التي تعمل على توفير بيئة الاستثمار المناسبة وفق الخصوصيات الاقتصادية المحققة، وبالتالي إعطاء نظرة حول وضعية وعوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل معالجة حقيقة مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتحديد أساسيات وواقع الاستثمار

الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال للوقوف على جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

- منهجية الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة، بالاعتماد على أهم مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال المعتمدة دولياً.

2. أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركها لاسيما في الدول النامية، ونظراً لادخارات المنخفضة في تلك الدول، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى الدول النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي، وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة وتصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، زيادة على الشروط التعجيزية التي تفرضها المنظمات الدولية، توجهت تلك الدول إلى أسلوب آخر لتنمية بلدانها، فما وجدت غير الاستثمار الأجنبي المباشر (سليمان عمر الهادي، 2019، الصفحة 05)، في هذا العنصر سوف نتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومميزاته.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية، إضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنه كمفهوم يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنه الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال. لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

بشكل كامل، سيتم عرض مجموعة من التعاريف المتعددة بتعدد آراء ووجهات نظر أصحابها حسب تعريف الاقتصاديين والمنظمات الدولية.

- تعاريف الاقتصاديين:

- يرى Bernard Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "وسلية تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة."

- كما يرى Bernard Hurgeneir على أنه: "قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة." (عميروس عمر شلغوم، ، 2012، الصفحة 17)

- ويرى M'hamed Seghier و Ouahiba Ait Habouche الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يسمح للمستثمر بالرقابة المباشرة على الشركة الأجنبية من أجل استخدام الأصول بحكمة وضمن سلامة استثماراتها بالإضافة إلى تحفيز المنافسة بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في الدول الأخرى، ولا يشمل هذا الاستثمار فقط نقل رأس المال إلى الدول الأجنبية، ولكن أيضًا نقل المهارات التكنولوجية والإدارية. (M'hamed Seghier, Ouahiba Ait Habouche, 2020, p 211)

أكد التعريف الأول على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حزمة من الأصول التكنولوجية ورأس المال، والمعارف المختلفة، أما التعريف الثاني فقد بين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل على الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي كإنشاء فرع في الخارج، أو توسع الفرع المقام مند مدة، كإعادة استثمار الأرباح مثلا، والاستثمارات المشتركة مثل المشاركة في مؤسسة جديدة، والمساهمة في المؤسسات

القائمة. وكل هذه الأشكال تمكن الطرف الأجنبي من المساهمة الفعلية في التسيير واتخاذ مختلف القرارات.

– تعاريف المنظمات الدولية:

أما عن أهم ما جاء من التعاريف الصادرة عن المنظمات الدولية يمكن إجمالها كما يلي:

– البنك الدولي WB: "إن الاستثمار الأجنبي هو القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير تسيير هذا الأصل." (Wilson et cacho, 2007, P63)

– تعريف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: "يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة سواء كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة." (UNCTAD, 2007, P 245)

– تعريف صندوق النقد الدولي IMF: " يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مال إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10%، من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشراً." (سمنية دلال، 2017، الصفحة 10)

– وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: " الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي

والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من دولته أو دولة الإقامة التي هو فيها." (باسم حمادي لحسن، 2014، الصفحة 17)

- أما منظمة التجارة العالمية **WTO**: " فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في دولة ما "البلد الأم" أصولا إنتاجية في بدولة أخرى الدولة المضيف بقصد إدارتها." (سفيان قفلول، 2017، الصفحة 17)

من خلال عرضنا لتعاريف بعض المنظمات الدولية، نزعم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في دولة أخرى (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

2.2 مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة مهمة للتنمية الاقتصادية، فهو لا يضح رأس المال في الاقتصاد فحسب ، بل إنه يخلق فرص عمل، ويساهم في إنشاء أسواق جديدة ومناخ أعمال أكثر تنافسية (Ziani Farida, Ziani Lila, 2020, p902) وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي: (علي شهاب أحمد الصباحي، 2021، الصفحة 38)

- لا يقوم المستثمر الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدولة المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية وسلامة المشروع الذي يستثمر فيه؛
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذ شكل تمويل المواد خفيفة من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحكم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تساعد حركة التصنيع في الدولة المضيفة، وذلك خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعدة، تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد تدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة؛

- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن هذه المزايا النسبية للاستثمار المباشر ليست دائمة أو مطلقة بل ربما تتحول إلى آثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم وتعمل في تحريك عملية التنمية الاقتصادية والخروج من زاوية النمو البطيء والتبعية.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للدول النامية متجاوزا بذلك القروض الأجنبية. بمختلف أنواعها، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ينظر إليه خلال الستينات والسبعينات بنظرة حذرة من طرف الدول النامية حيث كان ينظر إليه كعامل هيمنة يمس من السيادة الوطنية (GUERID Omar, 2008, p19)

إن التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر من الحلول الإيجابية لاستقطاب العملة الصعبة، واكتساب الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية في العديد من القطاعات، غير أن البيئة المناسبة لاستقطابه تتطلب العديد من المتطلبات، وواقع مستوى تدفق الاستثمارات قد يعكس إلى حد بعيد توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، هذا ما سوف نتعرف عليه في هذا العنصر.

1.3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

يعتبر مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً إيجابياً على مدى توفر مناخ استثماري جيد يتوفر على مختلف العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين الأجانب (معيني لعزیز، 2016، الصفحة 135)، يوضح الشكل التالي تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية.

الجدول 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال

الفترة (2011-2021)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات (مليار دولار)	44.6	52.7	41.1	31.4	25.4
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات (مليار دولار)	32.7	31.1	35.4	39.3	40.4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، الصفحة 53)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه قبل الجائحة، كان الاستثمارات في الدول العربية في حالة ركود. إجمالاً، لم تكن المنطقة قد تعافت بعد من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وموجات الربيع العربي بين عامي 2010-2011. وبعد عام 2011 الذي شهد تدفقات ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، بدأت تلك الاستثمارات بالارتفاع ليصبح أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2012 بقيمة 52.7 مليار دولار؛ واستقرت تلك التدفقات الوافدة، ثم انخفضت لاحقاً لتعكس الانخفاض العام في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية عرف تقلبات كبيرة في تدفقاته حيث شهد أدنى تدفق سنة 2015، ومنذ ذلك الحين شهدت التدفقات الاستثمارية في الدول العربية ارتفاعاً وصل سنة 2020 إلى 52.9 مليار دولار.

2.3 تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرة في الدول العربية:

الجدول 2: التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة (2011-2020)

السنوات	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف
2011	957	764	99827
2012	902	689	91072
2013	786	628	71578
2014	745	600	90541
2015	699	569	80160
2016	668	561	97068
2017	696	589	78172
2018	773	646	120918
2019	1005	768	107712
2020	629	542	58247

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار عدد المشاريع وعدد الشركات من سنة إلى أخرى في الدول العربية وقد يرجع ذلك إلى عدم توفر الظروف الملائمة للاستثمار وبصفة خاصة خلال فترة ظهور فيروس كورونا، حيث تتوزع المشاريع في 20 قطاع فمن مجموع هذه القطاعات المستقبلية للاستثمارات العربية، كما حل قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات المقدمة في المرتبة الأولى بنسبة 18.2 في المائة من عدد المشاريع، تلاه قطاع خدمات الأعمال بـ 16.4 في المائة، كما وفر قطاع الأغذية والمشروبات أكبر عدد من الوظائف فيما ساهم قطاع الاتصالات بأعلى تكلفة استثمارية بقيمة 842.3 مليون دولار وبحصة 17.6 في المائة من الإجمالي، بينما ساهم قطاع الفنادق والسياحة بأعلى متوسط استثمار بقيمة 87 مليون دولار لكل

مشروع. من إجمالي 12 نشاطا تجاريا استهدفتها المشاريع العربية، وحلّ نشاط المبيعات والتسويق والدعم في المقدمة بـ 32 مشروعاً تلاه نشاط خدمات الأعمال في المرتبة الثانية بـ 30 مشروعاً. كما وفر نشاط التصنيع أكبر عدد من الوظائف 4159 وظيفة، وساهم بأكبر استثمار 1.27 مليار دولار، إضافة لأعلى متوسط للوظائف والتكلفة لكل مشروع. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، الصفحة 43). أما عن أهم خمسة دول عربية مستقبلة للمشاريع الأجنبية كانت في كل من دولة الإمارات، والسعودية ومصر والمغرب، وقطر.

4. واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية

سوف نتعرف في هذا العنصر على واقع بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في الدول العربية وفق محددات كل مؤشر حيث سيتم التركيز على مؤشرات البنية التحتية، وبيئة الأعمال، كمحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

1.4 محددات مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار:

تلعب البنية التحتية وبيئة الأعمال دوراً رئيسياً ومهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تساهم بدرجة كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات، كما تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بما يشمل تسهيل عمليات استخراج تراخيص البدء في المشاريع، وتوفير بنية تحتية حاضنة للاستثمارات (مثل وجود موانئ ومطارات مؤهلة وسهولة الحصول على الكهرباء ... الخ)، يشار إلى زيادة أهمية ودور هذه المؤشرات في تحديد مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار لديها. من ثم أصبحت مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار في غاية الأهمية للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية، حيث تعكس هذه المؤشرات درجة ومكانة اقتصاديات تلك الدول بين اقتصاديات العالم. في هذا الإطار، يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

- مؤشر البنية التحتية؛

– مؤشر بيئة الأعمال؛

– مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة. (صندوق النقد العربي، 2022، الصفحة 23)

2.4 واقع جاذبية البنية التحتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

على مستوى الدول العربية، وحسب البيانات المتوفرة، تشير فجوة الاستثمار بشكل عام إلى ارتفاع في احتياجات تمويل البنية التحتية في المنطقة العربية، مع تباينها من دولة إلى أخرى، خصوصا في قطاعات الطرق والجسور والمياه والكهرباء والاتصالات والموانئ والمطارات وشبكات الهاتف الخليوي واستخدام الانترنت.

الجدول 3: مستويات مؤشر النقل الجوي واشتراكات الهاتف الخليوي واستخدام الانترنت

لدى الأفراد خلال الفترة (2011–2020)

الأفراد الذين يستخدمون الانترنت كنسبة من السكان	اشتراكات الهاتف الخليوي لكل 100 شخص	النقل الجوي والشحن مليون طن – كم	السنة
28.00	97.00	17137.00	2011
31.00	103.00	19712.00	2012
34.00	107.00	22234.00	2013
38.00	107.00	24699.00	2014
42.00	106.00	25918.00	2015
43.00	103.00	27870.00	2016
48.00	101.00	30343.00	2017
54.00	99	31869.00	2018
61.00	99	31622.00	2019
69.00	97	2733.200	2020

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:

(world bank , Air Transport Freight (million ton-km))
(world bank , Mobile cellular suscriptions (per 100 people))
(world bank , secure internet services)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستويات النقل الجوي والشحن في تطور مستمر نتيجة عقد العديد من شراكات التعاون في هذا الشأن، ومع ظهور فيروس كورونا انخفاضت مستويات النقل الجوي والشحن بقيمة كبيرة نتيجة سياسة الإغلاق الكلي في اقتصادات الدول العربية، فيما عرفت مستويات المؤشرات الأخرى الخاصة بالهاتف الخليوي والانترنت ارتفاع غير مسبوق خلال فترة الدراسة. وقد صرح صندوق النقد العربي في تقاريره السنوية أن الفجوة الاستثمارات العامة في الدول العربية خلال الفترة من 2016 إلى عام 2040، حسب ما هو متوقع قد تصل إلى ما يقارب 421 مليار دولار، كما أن هذه الفجوة قد تتركز بصفة كبير حسب القطاعات في الطرق بقيمة 322.0 مليار دولار تليها الاستثمار في توفير المياه عبر البنية التحتية بقيمة 61 مليار دولار، كما شملت أيضا فجوة الاستثمار في البنية التحتية قطاعات أخرى مثل: الكهرباء، والاتصالات، والموانئ... الخ. (الوليد طلحة، طارق إسماعيل (ب)، 2021، الصفحة 12)

على هذا الأساس "يجب على الحكومات العربية أن تعيد تقييم كفاءة شبكة الطرق والنقل البري والبحري والجوي بشكل عام وربطه بخطة التنمية والاستثمار لتكون ضمن عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وأن ترتبط هذه القدرات بالبنية التحتية بخطة التنمية الصناعية والزراعية والإنتاجية بشكل عام." (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الصفحة 273)

إن تعزيز بيئة تكنولوجية مستمدة من شبكة الأنترنت تعتبر أساس التحول الرقمي، بحيث أن كل العمليات الرقمية تتم عبر شبكة الأنترنت غير أن قدرة الاستفادة منها تختلف من دولة إلى أخرى، وتعتبر سرعتها أكبر عائق أمام التحول الرقمي، حيث أن غالبية الدول العربية تعاني ضعف سرعة الأنترنت، ما يعوق نجاح هذه الدول

في تحويل عملياتها إلى الشكل الإلكتروني، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق اختلافاً من حيث مستوى التطور الرقمي، حيث تقود دول مجلس التعاون الخليجي المنطقة في العديد من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبمستويات متقدمة للغاية يمكن مقارنتها بمستويات الدول المتقدمة، فيما الدول العربية الأخرى تعاني كثيراً في تطوير التنمية الرقمية ويعود ذلك إلى المعوقات الهيكلية، ومنها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصراعات الجارية، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدد السكان والكثافة السكانية، وبموجب الإتحاد الدولي للاتصالات، شهدت المنطقة العربية نمواً مستمراً ولكن بطيئاً في معظم مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والوصول والإستخدام، حيث إرتفعت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأترنت من 48% في العام 2017 وإلى 61% في نهاية العام 2019، مع إرتفاع عدد الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل من 51.8% في العام 2017 إلى 58.9% في نهاية العام 2019. (اتحاد المصارف العربية، 2021، صفحة 53)

1.2.4 استهلاك الطاقة وسبل الحصول عليها:

يركز هذا المؤشر على الإجراءات المطلوبة للحصول على كهرباء وتوصيلها إلى المشروعات والمصانع، تتضمن الإجراءات المطلوبة للتعاقد مع مرافق الكهرباء، وجميع عمليات التفتيش والتخليص اللازمة من إدارة وتوزيع الكهرباء، إضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية، يتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات؛ الوقت (بالأيام)؛ التكلفة (كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد)؛ مؤشر مدى موثوقية تغذية شبكات الكهرباء وشفافية تعريفه الكهرباء. يمكن توضيح مستويات البعض منها في الجدول التالي:

الجدول 4 : السبل والوقت اللازم للحصول على الطاقة والكهرباء لتسيير عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة المجالات خلال الفترة (2011-2020)

السنة	سبل الحصول على الطاقة كنسبة مئوية	الوقت اللازم للحصول على الكهرباء (عدد الأيام)
2011	87.30	74
2012	87.00	79
2013	89.00	80
2014	88.00	81
2015	88.70	79
2016	89.20	77
2017	90.30	76
2018	88.90	69
2019	90.00	64
2020	30.30	61

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(world bank , Access to electricity (population Arab Word))
(world bank , Time required to get electricity (Days))

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات الوصول إلى خدمات البنية التحتية في عدد من الدول العربية عدم مواكبتها للطلب المتنامي على سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن نحو 15 في المائة من سكان المنطقة العربية لا يحصلون على خدمات الكهرباء (الوليد طلحة، طارق إسماعيل (أ)، 2021، الصفحة 2)، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في الدول العربية، حوالي 4.477 كيلو واط/ ساعة، مقارنة بحوالي 7.467 كيلو واط/ ساعة في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحوالي 3.081 كيلو واط/ ساعة على مستوى العالم.

يعزي ذلك إلى الانخفاض النسبي في سعة إنتاج الكهرباء في مجموعة الدول العربية، حيث يبلغ متوسطها حوالي 1.189 كيلو واط/ ساعة على مستوى مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحوالي 931 كيلو واط/ ساعة لكل 1.000 نسمة على مستوى العالم."على الرغم من الجهود المبذولة في إطار تأهيل وتطوير البنية التحتية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، لا تزال خدمات البنية التحتية دون مستوى الطلب المتنامي في ضوء تسارع النمو السكاني، وتسارع وتيرة التحضر وارتفاع متوسط دخل الفرد، والحاجة لتلبية متطلبات النمو الشامل والمستدام." (الوليد طلحة، طارق إسماعيل (ب)، 2021، الصفحة 3)

2.2.4 مجال التجارة:

تعتبر البنية التحتية للتجارة والنقل شريان الحياة الاقتصادية وركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تلعب دور في غاية الأهمية في زيادة جاذبية التدفقات الاستثمارية المباشرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل سيكون له دور فعال ومساهمة أكبر في استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة إذا ما تم العمل على أتمتة هذا القطاع واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية ما يضيفي جاذبية أكبر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عائشة عزوز، ليندة لولعسل، 2020، الصفحة 2014). الشكل التالي يوضح واقع هذا المؤشر أداء خدمات البنية التحتية.

الجدول 5: التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2011-2020) "مليار

دولار"

السنة	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية
2011	1.213.7	755.3	18.291.0	18.487.0
2012	1.320.4	813.4	18.404.0	18.608.0
2013	1.313.0	860.4	18.784.0	18.874.0
2014	1.225.3	895.2	18.935.0	19.024.0
2015	832.5	380.9	16.482.0	16.766.0
2016	782.5	760.0	16.041.0	16.188.8
2017	910.0	786.3	17.735.1	17.964.8
2018	1.088.9	821.0	19.465.4	19.800.5
2019	1.016.5	857.1	19.014.7	19.284.2
2020	746.8	737.1	17.582.9	17.812.1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(صندوق النقد العربي، 2021، الصفحة 174)

بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية وهي بعيدة كل البعد عن مستويات الصادرات والواردات العالمية، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2% و 19.0% في كل من الكويت والعراق والسعودية وفطر وليبيا والجزائر وعمان والبحرين، أما الدول العربية المستوردة للنفط، والتي شهدت معظمها تراجعاً في قيمة الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من موريطانيا والسودان حوالي 38.7% و 28.8% على التوالي. في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6% و 7.1% في كل من الصومال وجزر القمر، ومصر، وتونس، ولبنان، والأردن، بينما حققت كل من المغرب وجيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 8.5% في عام 2015.

تعافت بعض الشيء عمليات التجارة الخارجية للدول العربية سنة 2018، ومع ظهور فيروس كورونا تراجعت مستوياتها إلى أقل قيمة خلال فترة الدراسة. ويعزي ذلك إلى سياسة ترشيد الصادرات والإغلاق الكبير للعديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال جائحة كورونا وتبني العديد من الدول العربية سياسات توسعية لزيادة مستويات الإنفاق الحكومي للتعامل من الآثار الاقتصادية للجائحة جاء على حساب تقليص بنود الإنفاق العام الأخرى لا سيما الإنفاق الجاري والطلب على الواردات.

3.2.4 مؤشرات المؤسسات والحكومة الرشيدة:

فيما يلي نعرض مؤشرات المؤسسات والحكومة الرشيدة:

الجدول 6: مؤشرات المؤسسات والحكومة الرشيدة خلال الفترة (2011-2020)

السنة	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري
2011	--	--	--
2012	-0.32	-0.29	-0.13
2013	-0.31	-0.30	-0.25
2014	-0.30	-0.28	-0.33
2015	-0.32	-0.32	-0.40
2016	--	--	---
2017	-0.38	-0.37	-0.40
2018	-0.38	-0.37	-0.44
2019	-0.47	-0.36	-0.43
2020	-0.46	-0.27	-0.44

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(صندوق النقد العربي، 2021، الصفحة 32) و (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحة 29) من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تدني القيم المعيارية بشكل سلبي في مستويات مؤشر المؤسسات والحكومة الرشيدة (فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والفساد الإداري) لدى الدول العربية. إذا أخذنا الدول العربية فرادى نجد أن كل من الأردن،

والإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر قد حققت مستويات ايجابية لكنها لا تقترب من الواحد، فيما حققت بقية الدول الأخرى مستويات سالبة هذا ما يؤثر بعدم توفر الفعالية في الحكومات العربية، وعدم احترامها للسيادة الكاملة للقوانين، وارتفاع مستويات الفساد الإداري.

3.4 واقع مؤشر بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

استحدث هذا المؤشر في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي والمنظمات الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال المتمثلة في بدأ النشاط التجاري، تسجيل الملكية، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، الحصول على الائتمان. (نصاح سليمان، 2022، الصفحة 198)

1.3.4 بدء النشاط التجاري:

تشمل مجموعة المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري "جميع الإجراءات المطلوب من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن. تتضمن الإجراءات الحصول على كافة التراخيص والتصاريح اللازمة واستكمال جميع المتطلبات والإشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين، وكذلك رأس المال المطلوب (محمد اسماعيل، جمال قاسم، 2017، الصفحة 11).

2.3.4 تسجيل الملكية:

يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، حيث يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكة من استخدامه لدى البنوك إذا أحتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية:

- عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
- الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.
- التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق.

3.3.4 حماية المستثمرين:

يركز مؤشر "حماية المستثمرين" على الوسائل المتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم. تقاس قيمة هذا المؤشر بناءً على استقصاء يشمل محامين من مؤسسات قطاع الأعمال وشركات الوساطة في الأوراق المالية، مع الأخذ في الاعتبار القوانين المنظمة لتداول الأوراق المالية والشركات، إضافة إلى قانون الإجراءات المدنية وقواعد المحكمة في تبيان الأدلة المقدمة لديها.

- مؤشر الإفصاح، الذي يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.

- مؤشر نطاق مسئولية أعضاء مجلس الإدارة، وقياس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الإدارة من حيث سوء الإدارة والأسلوب الذي ينتهجه مجلس الإدارة.

- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى (محمد اسماعيل، جمال قاسم، 2017، الصفحة 11).

5.3.4 دفع الضرائب:

يقيس المؤشر الضرائب والمساهمات التي تجمعها الحكومة (على مستوى الاتحادي أو المحليات)، إضافة إلى مساهمات الحكومة وأصحاب العمل التي تدفع إلى صناديق التقاعد الخاصة، أو صناديق تأمين العمال، وقد تم استبعاد ضريبة القيمة المضافة من المؤشر التي تؤثر على الأرباح المحاسبية (صندوق النقد العربي، 2022، الصفحة 25).

وبغية الوقوف على مستويات قطاع بيئة الأعمال في الدول العربية يمكن الاستدلال بالجدول التالي:

الجدول 7: مؤشرات بيئة الأعمال خلال الفترة (2011-2020)

السنة	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	حماية المستثمرين	دفع الضرائب
2011	--	--	---	---
2012	--	--	---	---
2013	77.66	69.11	43.73	75.46
2014	78.40	62.28	74.95	74.95
2015	79.82	62.90	73.33	73.33
2016	---	---	---	---
2017	56.48	63.22	45.76	72.70
2018	57.69	63.57	48.24	68.60
2019	83.32	63.57	48.34	63.64
2020	85.75	65.14	48.12	69.48

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(صندوق النقد العربي، 2021، الصفحة 32) و (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحة 29) من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايداً في مستويات مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية خلال الفترة (2013-2015)، خاصة في مؤشر بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين حيث حققت كل من الأردن والإمارات والسعودية والبحرين وعمان وقطر أعلى المستويات، أما عن الفترة (2018-2020) حققت الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر بدء النشاط التجاري بقيمة معيارية بلغت (1.26) نقطة، مستفيدة من انخفاض عدد الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لأنجاز الإجراءات لدى رواد الأعمال من النساء والرجال، كما حلت المغرب في المرتبة الثانية على

مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.70) نقطة وتونس المرتبة الثالثة، بينما شهدت بقية الدول قيم معيارية سالبة.

أما عن الدول العربية فرادى بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية احتلت أيضا الامارات المرتبة الأولى في مؤشر تسجيل الملكية، بقيمة معيارية قدرت بـ (1.34) نقطة، نتيجة ارتفاع نسبة كفاءة إدارة نظام الأراضي وانخفاض تكلفة التسجيل، في المركز الثاني حلت الأردن بقيمة معيارية قدرت بـ (0.04) نقطة والمغرب ثالثا بقيمة معيارية بلغت (0.03) خلال الفترة من 2017 إلى سنة 2020.

بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر فقد حققت الامارات قيمة معيارية قدرت بـ (1.291) نقطة، في حين جاءت المغرب في المرتبة الثانية، بينما عرفت بقية الدول قيمة معيارية سالبة في مؤشر حماية المستثمر خلال الفترة 2017-2020

أما عن الحوافز التي عززت من عمليات دفع الضرائب لجذب الاستثمار في بعض الدول العربية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول 8: حوافز الاستثمار في مواقع محدد بعض دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا

المناطق الحرة	المناطق الاقتصادية	مناطق التنمية	
		الإعفاء الضريبي المؤقت الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات، الإعفاء الضريبي من ضريبة الأراضي - ممتلكات، الهبات	الجزائر
الإعفاء الضريبي المؤقت الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات	خصم ضريبي، الإعفاء/ خفض ضريبة الجمارك/ ضريبة المبيعات، الهبات	خصم ضريبي الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات، الهبات	مصر
الإعفاء من الجمارك/ ضريبة	الإعفاء ضريبة الأراضي/ الممتلكات، تخفيض	الإعفاء الضريبي المؤقت تخفيض ضريبة دخل	الأردن

المبيعات	ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك	الشركات، الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات	
الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات	الإعفاء الضريبي المؤقت، الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات، الإعفاء من ضريبة الأراضي/ الممتلكات	الإعفاء الضريبي المؤقت— تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات	لبنان
الإعفاء الضريبي المؤقت، الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات		الإعفاء الضريبي المؤقت الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات، الإعفاء الضريبي من ضريبة الأراضي - ممتلكات	ليبيا
الإعفاء الضريبي المؤقت، تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات	الإعفاء الضريبي المؤقت، تخفيض ضريبة دخل الشركات	هبات	المغرب
تخفيض ضريبة دخل الشركات، خصم ضريبي، العفاء من الجمارك/ ضريبة المبيعات		الإعفاء الضريبي المؤقت تخفيض ضريبة دخل الشركات، خصم ضريبي، هبات	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي:

(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021، الصفحة 126)

فيما يتعلق بجاذبية الاستثمار ومستوى تطور النظام المالي، فتقاس هذه الجاذبية بمستوى تطور الأسواق المالية من خلال مؤشرات الرسمة والسيولة، وبمستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحفظة المالية، ومستوى الضرائب وحصة القطاع

الخاص من الائتمان المحلي ومستويات الجدارة الائتمانية الكلية مقاسة بالمؤشر العام لنوعية المؤسسات وكذلك المؤشر الجزئي من هذا المؤشر العام الذي يقيس جاذبية الاستثمار. (خالد أحمد علي محمود، 2018، الصفحة 427)

المحددات القانونية والتشريعية: والتي تعمل على تنظيم معاملة الاستثمارات الأجنبية وتحفيزها، وبالتالي كلما اشتملت على قانون موحد للاستثمار يكون واضحاً ولا يتعارض مع باقي القوانين الأخرى ذات الصلة وله ضمانات كافية بعدم المصادرة، وعدم التأميم، وما إلى ذلك، ويضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما اشتملت على مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع فعالية السياسة الضريبية، كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
(MESBAHI Fatima Zahra, 2021,p293)

5. خاتمة:

- من خلال معالجتنا وتحليلنا لواقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:
- الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المصادر المعزز لاقتصادات الدول العربية في العديد من القطاعات؛
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حل من الحلول المالية في ظل محدودية مصادر التمويل لدى العديد من الدول النامية؛
 - وفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2021؛ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية تقلبات كبيرة في تدفقاتها؛
 - تعتبر مؤشرات جاذبية الاستثمار المحدد في البنية التحتية وبيئة الأعمال من بين أهم محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة جاذبيته؛
 - إن الأداء العربي المتواضع في مجال استقطاب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، والذي يلخص تطور بيئة الأعمال البينية التحتية يعكس

إخفاق الدول العربية، في أن تكون قطبا جذبا يستفيد من هذا الاستثمار ويمكن استثناء بعض الدول من هذه القاعدة، التي لها مؤشر أداء مرتفع نسبيا في بعض المؤشرات؛

- تلعب بيئة الأعمال دورا رئيسيا ومهما في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، حيث تساهم بدرجة كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات، كما تعتبر من أهم العوامل الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في دولة الإمارات، والمغرب حسب إحصائيات صندوق النقد العربي للفترة (2017-2020)؛

- تعد الحوافز الضريبية من مفاتيح تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، إذ توجهت العديد من الدول العربية إلى إعفاءات مؤقتة شملت العديد من الضرائب والإعفاء بشكل كلي من بعض الضرائب على حسب المنطقة؛

- توجه العديد من الدول العربية نحو التحول الرقمي لحوكمة التعاملات الرقمية حسن من ترتيب العربي عالميا لمؤشرات الحكومة الرقمية لعام 2020، وفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛

من خلال النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- يجب على الدول العربية تحسين بيئة أعمالها لتكون أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين مناخها الاستثماري، وذلك بتحسين بنيتها التحتية وبيئة أعمالها ولن يتم ذلك إلا عن طريق تحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومحاربة الفساد؛

- ينبغي على الدول العربية توفير محفزات ضريبية للمستثمر الأجنبي المباشر وتوفير كل التسهيلات المالية والإدارية واللوجستية من أجل زيادة جاذبية الاستثمار.

- الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما الدول التي نجحت في ذلك وأصبحت وجهة للدول المستثمرة.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (DFI)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، بيروت- لبنان.
- 2- خالد أحمد علي محمود، التسويق الاستراتيجي في إطار التنافسية العربية، 2018، دار الفكر الجامعي.
- 3- سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، 2017، العدد (36)، الصفحات 145-164.
- 4- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2009، عمان- الأردن.
- 5- سمينة دلال، الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها آثارها وتوجهاتها، عمان - الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، عمان - الأردن.
- 6- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، 2022، العدد الخامس، الصفحات 1-64.
- 7- عائشة عزوز، ليندة لولعسل، مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 2020، المجلد 10، العدد (06)، الصفحات 198-216.
- 8- علي شهاب احمد الصباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص والواقع والآفاق - دراسة قانونية مقارنة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
- 9- علي محمد الخوري، الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2021، القاهرة.

- 10- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، 2012، بيروت - لبنان.
- 11- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية، جامعة الدول العربية، 2020، القاهرة.
- 12- محمد إسماعيل، جمال قاسم (أ)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2017، صندوق النقد العربي.
- 13- محمد إسماعيل، جمال قاسم (ب)، بيئة الأعمال في الدول العربية: الواقع والتحديات، العدد 55، دراسات اقتصادية، 2017، صندوق النقد العربي.
- 14- معيني لعزیز، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: أي فعالية في توفير العقار الموجه للاستثمار في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد (02)، الصفحات 124-138.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2021.
- 16- نصاح سليمان، الحوكمة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة الدكتوراه، 2022، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- 17- الوليد طلحة، طارق إسماعيل (أ)، تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية، موجز سياسات، 2021، العدد (21)، الصفحات.
- 18- الوليد طلحة، طارق إسماعيل (ب)، تمويل البنية التحتية في الدول العربية: التحديات والخيارات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2021، العدد (86) الصفحات 1-27.

19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (الربع الأول 2021):

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر:

[/https://www.dhaman.net/ar/statistics](https://www.dhaman.net/ar/statistics)

20- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2021)، الحكومة

الرقمية:

[/https://www.dhaman.net/ar/statistics](https://www.dhaman.net/ar/statistics)

21- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021، تطلعات سياسات الاستثمار في

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

<https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9191e47c->

22- صندوق النقد العربي، (2021): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات.

23- صندوق النقد العربي، (2021): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد

الخامس، الإمارات.

24- صندوق النقد العربي، (2017): تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد

الأول، الإمارات.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- UNCTAD, (2007): WORLD INVESTMENT REPORT 2007, trans national corporation: extravtive industries and development; new york.

2- Wilson et cacho, (2007): relation entre linvestissement direct etranges et la politique commeciale, document de travail de Locde sur la politique commeciale; N° 5, edition: OCDE, P63.

3- Ziani Farida, Ziani Lila, (2022):Les déterminants de l'investissement direct étranger en Algérie : une analyse par l'approche ARDL pour la période (1980-2017) Journal d'études en économie et Management, Vol 05, N° 01 - J

4- GUERID Omar, (2008) :L'investissement direct étranger en Algérie: Impacts, opportunités et entraves, Recherches économiques et managériales, N° 02.

5- MESBAHI Fatima Zahra, (2021): L'investissement direct étranger et le développement économique en Algérie: opportunités, entraves et

Impacts durant la période « 1990-2019 THE ECONOMIC AND MANAGEMENT RESEARCHES, p 293.

6- M'hamed SEGHIER, Ouahiba AIT HABOUCHE, (2020): Etude analytique des indicateurs de la qualité des institutions comme déterminants de l'attractivité des IDE (En référence à la situation de l'Algérie comparativement avec certains pays arabes), Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Vol 31 , N°: 02.

7- world Bank , Access to electricity (population Arabe Word), online:

<https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?locations=1A>

8-world bank , Time required to get electricity (Days), online:

<https://data.worldbank.org/indicator/IC.ELC.TIME>

9-world bank , Air Transport Freight (million ton-km), online:

<https://data.worldbank.org/indicator/IS.AIR.GOOD.MT.K1>

10- world bank , Mobile cellular suscriptions (per 100 people), online:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2>

11- world bank , secure internet services.